

بوادر تعافي الاقتصاد العالمي مع بداية رفع قيود الإغلاق

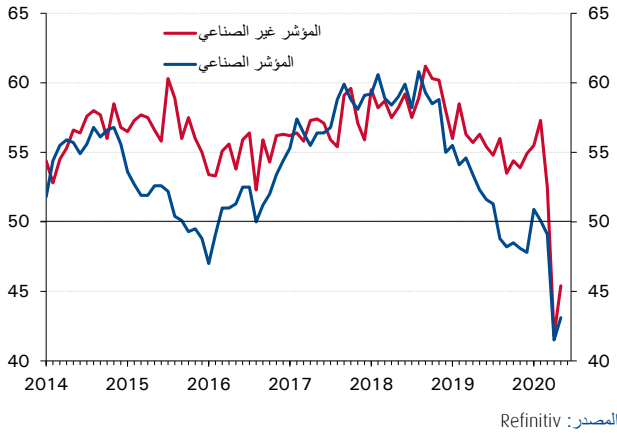
إدارة البحوث الاقتصادية
+965 2259 5500
econ@nbk.com

أبرز النقاط

- الأسواق المالية تسجل أداءً قوياً في مايو على خلفية التخفيف التدريجي لعمليات الإغلاق ورفع القيود المفروضة على السفر لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد، إضافة إلى الاعلان عن حزم التحفيز الاقتصادي الجديدة، وصدور البيانات الاقتصادية الأكثر إيجابية نوعاً ما - وإن كانت لا تزال ضعيفة للغاية.
- النظرة التفاؤلية للاقتصاد الأمريكي تعود مجدداً رغم الاحتجاجات بدعم من التحسن المفاجئ في بيانات تقرير الوظائف لشهر مايو والذي عزز الآمال في التعافي السريع.
- منطقة اليورو تظهر علامات على الانتعاش في ظل تحسن المؤشرات بشكل طفيف واستقرار معدلات البطالة، إضافة إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بتعزيز وتمديد برنامج التيسير الكمي واقتراحات بإصدار سندات لتمويل خطة إنقاذ الاقتصاد على مستوى المنطقة.

الاقتصادي الحاد (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١: مؤشر مديري المشتريات للولايات المتحدة (ISM) (مؤشر، ٥٠=دون تغيير)



المصدر: Refinitiv

كما كانت هناك أيضاً بعض بوادر التفاؤل التي جاءت على خلفية ظهور بيانات مفاجئة من سوق العمل والتي كشفت عن ارتفاع عدد الوظائف غير الزراعية بواقع ٢,٥ مليون وظيفة في مايو، مما أدى إلى إرباك التوقعات التي رجحت تراجعها على نحو حاد يصل إلى ٨ مليون وظيفة، ليساهم ذلك في تمكين سوق العمل الأمريكي من استعادة جزء من ٢٠,٧ مليون وظيفة التي تم خسارتها في أبريل، لذلك، تراجع معدل البطالة إلى ١٣,٣% مقابل ١٤,٧% في الشهر السابق. وعلى الرغم من تسليط بعض المحللين الأضواء على إمكانية وجود بعض العيوب التي تشوب هذا الاستطلاع إلا أن البيانات في ظاهرها تشير إلى عودة الموظفين المسرحين إلى العمل بمعدلات جيدة في ظل إعادة فتح الأعمال مجدداً خاصة بالنسبة لقطاع الخدمات الترفيهية المتضرر بشدة.

شهدت الأسواق المالية أداءً قوياً مرة أخرى خلال شهر مايو على خلفية التخفيف التدريجي لعمليات الإغلاق ورفع القيود المفروضة على السفر لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد، وكذلك الاعلان عن حزم التحفيز الاقتصادي الجديدة، وصدور البيانات الاقتصادية الأكثر إيجابية نوعاً ما - وإن كانت لا تزال ضعيفة للغاية. حيث ارتفع مؤشر ستاندر أند بورز الأمريكي على سبيل المثال بنسبة ٥% تقريباً في مايو وهو الآن على بعد ٦% فقط من مستوى الذروة الذي بلغه في منتصف فبراير - فيما يعد كافياً لاستنتاج انفصال أداء الأسهم عن المقومات الاقتصادية التي ما تزال ضعيفة. وفي ذات الوقت، واصلت عائدات السندات الحكومية الرئيسية تراجعها الشديد في ظل اقبال الفيدرالي على شرائها سعياً نحو دعم الاقتصاد. كما واصلت أسعار النفط انتعاشها القوي من أدنى مستوياتها التي سجلتها خلال شهر أبريل، حيث ارتفع سعر مزيج خام برنت متخطياً حاجز ٤٠ دولاراً للبرميل على خلفية تحسن المعنويات بخصوص الطلب، إلا أن الأهم من ذلك ما قامت به الأوبك وحلفائها من إجراءات خفض الكبير لحصص الإنتاج بدءاً من شهر مايو والتي تم تمديدها في أوائل يونيو.

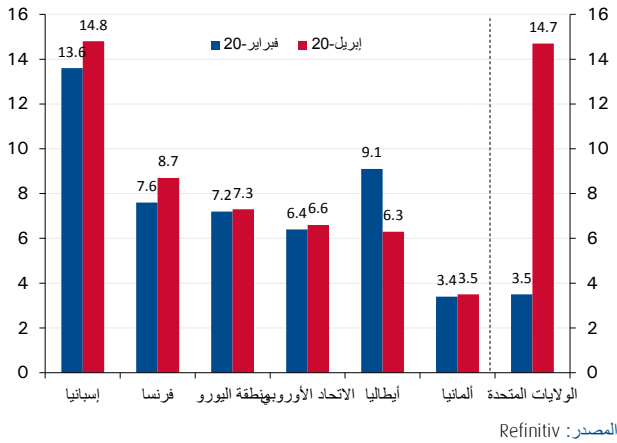
تعافي الاقتصاد الأمريكي بوتيرة بطيئة وارتفاع الوظائف بمعدلات غير متوقعة

على الرغم من أعمال الشغب والاحتجاجات التي انتشرت في كافة أنحاء الولايات المتحدة منذ أواخر شهر مايو الماضي، إلا أن التفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي قد عاد نوعاً ما في ظل رفع قيود الحظر تدريجياً وإعادة فتح الأعمال التجارية وبدء تطبيق سياسات التحفيز الاقتصادي، هذا إلى جانب صدور بيانات اقتصادية فاقت التوقعات، إذ أظهر مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) لكلا القطاعين الصناعي وغير الصناعي بوادر تعافي الأنشطة الاقتصادية وإن كانت قراءة المؤشرين لم تتجاوز ٤٣ و ٤٥ على التوالي في مايو أي انهما ما زالوا عند مستويات تتسق مع استمرار حالة الانكماش

أوروبا تتبنى سياسات جديدة

بدأت الحياة تعود من جديد للنشاط الاقتصادي في كافة أنحاء أوروبا في ظل تخفيف عمليات الحظر ونتج عن ذلك تعافي مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو من أدنى مستوياته التي بلغت ١٣,٦ في أبريل، حيث ارتفع في مايو إلى ٣١,٩ نقطة، فيما يشير إلى تحسنه وإن كان لا يزال ضعيفاً. كما صدرت انباء جيدة حتى الآن بشأن معدل البطالة، والذي ارتفع قليلاً في أبريل إلى ٧,٣% مقابل المستوى المسجل ما قبل الأزمة البالغ ٧,٢% في فبراير وذلك على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٨%، على أساس ربع سنوي، في الربع الأول وتوقع انخفاضه بنسبة ١٠% أو أكثر في الربع الثاني من العام (الرسم البياني ٣). أما في إيطاليا، فقد تراجع هذا المعدل وان كان لا يعكس سوى ترك عدد كبير من الأشخاص القوى العاملة. ويتمثل أحد التفسيرات لمرونة سوق العمل في فعالية برامج دعم الأجور في كافة أنحاء المنطقة، إذ تم تمكين الشركات من المحافظة على قواها العاملة على الرغم من انخفاض الإيرادات. إلا أن الخطر يتمثل هنا في أنه إذا لم يعد الطلب على نفس الوظائف كما كان سابقاً، فسيكون وقتها قد أسبى تخصيص أموال الدعم.

الرسم البياني ٣: معدل البطالة في أوروبا والولايات المتحدة (%)

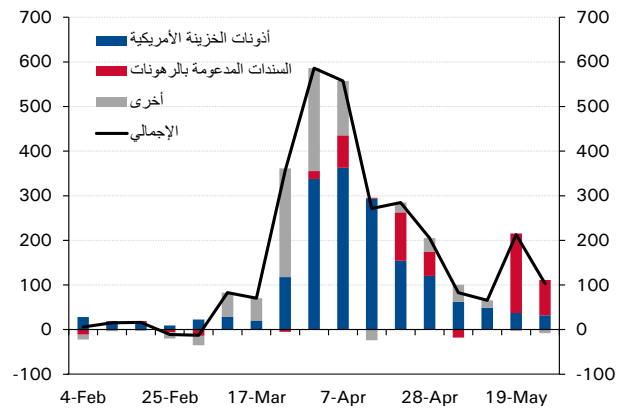


وهناك دلائل على أن السياسات الاقتصادية أصبحت أكثر نشاطاً، إذ أعلن البنك المركزي الأوروبي في يونيو أنه سيعزز حجم برنامج الطوارئ لمواجهة تفشي فيروس كورونا البالغ قيمته ٧٥٠ مليار يورو لتبلغ قيمته الاجمالية ١,٣٥ تريليون يورو، كما سيقوم بتمديد برنامج شراء الأصول حتى يونيو ٢٠٢١ على أقل تقدير (كان من المقرر انتهائه سابقاً في نهاية العام ٢٠٢٠)، فيما تعد خطوة هادفة إلى استعادة النمو والحفاظ على خفض تكاليف الاقتراض خاصة بالنسبة للبلدان الضعيفة مثل إيطاليا وإسبانيا. وبرر البنك ذلك بخفض توقعاته لكلا من معدلات النمو والتضخم: إذ يشهد الإنتاج الإقليمي الآن انكماشاً بنسبة ٨,٧% في العام الحالي (+ ٠,٨% في مارس) ولا يبدو انه سوف يتعافى إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد حتى عام ٢٠٢٣. كما يتوقع تراجع معدل التضخم إلى ٠,٣% فقط هذا العام وأن يصل إلى ٠,٨% في عام ٢٠٢١، أي أدنى بكثير من مستوى ٢% المستهدف. ويشير اتباع السياسات النقدية التيسيرية إلى أن البنك المركزي الأوروبي لم يردعه صدور حكم من المحكمة الدستورية الألمانية في مايو بأن البنك قد تجاوز صلاحيته بإصدار برنامج التيسير الكمي في وقت سابق (والذي ما يزال

وعلى الرغم من ذلك، ما تزال حالة عدم اليقين تحيط بمدى صلابته واستدامة هذا الانتعاش. ومن بين أهم المخاوف بشأن إمكانية استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة للغاية تتمثل في، السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في صرف شيكات الاعانة مباشرة للمواطنين (وليس فقط لأصحاب العمل) مما قد يثني البعض عن العودة إلى العمل ويساهم في اضعاف علاقاتهم مع الشركات التي كانوا يعملون بها سابقاً. كما يمكن أن تتصاعد تلك المخاوف إذا نجح الحزب الديمقراطي في دفع مجلس النواب لتبني خطة تمديد إعانات البطالة كجزء من حزمة التحفيز الاقتصادي الجديدة، وإن كان نفس الإجراء قد يضمن من الناحية النظرية تعزيز قوة الإنفاق لمساعدة الاقتصاد على التعافي. ومن جهة أخرى، ما يزال الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠ يشهد انكماشاً تاريخياً بنسبة ٤٠% أو أكثر على أساس سنوي بعد تراجعه بنسبة ٥% في الربع الأول من العام الحالي.

وقام الاحتياطي الفيدرالي بتثبيت سعر الفائدة في شهر يونيو، مفضلاً إتاحة بعض الوقت لتدابير التحفيز الاقتصادي السابقة لتحديد مدى فعاليتها، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة إلى ٠-٠,٢٥%، وتقديم قروض بفوائد ميسرة للشركات، واستمرار تدابير التيسير الكمي لمدة غير محدودة. وفي واقع الأمر، تباطأ التوسع الكبير للميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي مؤخراً بما يشير إلى تحسن ظروف السوق (الرسم البياني ٢). إلا أن استمرار سرعة انخفاض الضغوط السعرية قد يجبر الاحتياطي الفيدرالي على اتخاذ إجراءات تيسيرية، خاصة إذا كان معدل الانتعاش الاقتصادي مخيباً للآمال، إذ سجل معدل التضخم الأساسي أعلى تراجع يشهده فيما يقارب ٢٠ عاماً خلال شهر أبريل وصولاً إلى نسبة ١,٠% على أساس سنوي مقابل ١,٧% في مارس، أي أدنى بكثير من معدل ٢% المستهدف. ومن ضمن الخيارات المتاحة أمام الاحتياطي الفيدرالي دفع أسعار الفائدة إلى المنطقة السلبية وذلك على الرغم من عدم ترحيب العديد من المسؤولين بهذا الإجراء لعدد من الأسباب من ضمنها ما لذلك من تأثير على أسواق النقد (التي قد تواجه عائدات سلبية). أما السيناريو الأكثر قبولاً فيتمثل في التحرك نحو اتباع ارشادات استشرافية أكثر قوة حول مسار السياسات النقدية.

الرسم البياني ٢: تغيرات الأصول ضمن ميزانية الاحتياطي الفيدرالي (بمليار دولار أسبوعياً)



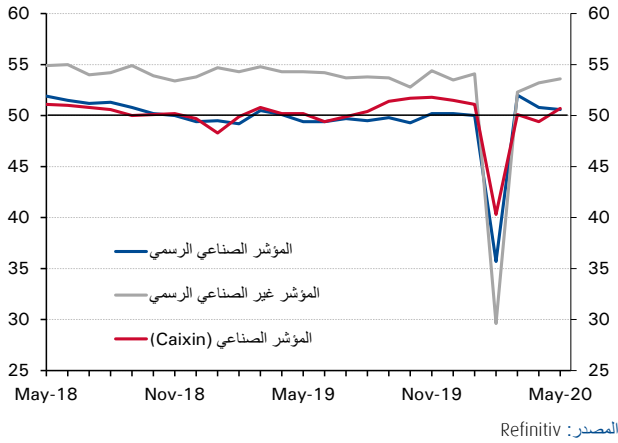
المصدر: Refinitiv

تدعمهم الحكومة بقيمة تصل إلى حوالي ٣٩ تريليون ين (٣٥٠ مليار دولار). وسوف يتم توجيه تلك الأموال لتعزيز الإنفاق الطبي وتقديم المساعدة المالية للشركات المتعثرة ودعم الطلاب الذين فقدوا وظائفهم المؤقتة.

انتعاش الاقتصاد الصيني يتأثر بضعف الطلب العالمي

أظهرت أحدث المؤشرات والبيانات عالية التواتر انتعاش الاقتصاد الصيني بوتيرة ضعيفة، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي هامشياً ليصل إلى ٥٠,٦ في مايو (٥٠,٨ في أبريل) (الرسم البياني ٤). وما يزال نمو النشاط الصناعي مثقلاً باستمرار انكماش طلبات التصدير بما يعكس ضعف الطلب الخارجي. وقد أثر ذلك بدوره على سوق العمل في ظل مواصلة الشركات تسريح موظفيها.

الرسم البياني ٤: مؤشرات مديري المشتريات للصين (مؤشر، ٥٠=دون تغيير)



وعلى صعيد منفصل، ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي الرسمي إلى ٥٣,٦ في مايو (٥٣,٢ في أبريل) على خلفية ارتفاع أنشطة البناء. وكانت المخاوف المتعلقة بسوق العمل وراء إصدار السلطات قرارها في مايو للتخلي عن المعدلات المستهدفة لنمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام. وعضواً عن ذلك، سيتحول تركيز السلطات نحو خلق فرص العمل من خلال استهداف تقديم المزيد من الحوافز المالية والنقدية. وسيتمثل الهدف في توفير ما لا يقل عن ٩ مليون وظيفة في المناطق الحضرية في العام ٢٠٢٠ (أدنى المستويات المستهدفة منذ العام ٢٠١٣ وأقل من المستوى المستهدف للعام ٢٠١٩ البالغ ١١ مليون وظيفة).

وفي ذات الوقت، توقعت الحكومة أن يصل مستوى العجز في الموازنة إلى نسبة ٣,٦% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠ مرتفعاً من ٢,٨% في العام ٢٠١٩. كما ارتفعت حصة إصدارات السندات الخاصة بالحكومة المحلية إلى ٥٢٧ مليار دولار (مرتفعة من حوالي ٣٠٠ مليار دولار) لدعم الإنفاق على البنية التحتية. كما يدعم بنك الشعب الصيني الاقتصاد من خلال خفض معدلات الإقراض ومساعدة الشركات الخاصة التي تكافح من أجل تعزيز رأسمالها من خلال حقوق الملكية ومبيعات السندات. وسوف تساهم الضغوط التضخمية المتواضعة في مساعدة البنك المركزي على الحفاظ على موقفه النقدي التيسيري.

قائماً) وهو الأمر الذي إن لم يتم دحضه بنحو مناسب فقد يؤدي في النهاية إلى انهيار الدعم الخاص بالعملة الموحدة.

كما كانت هناك أيضاً هامة حول السياسة المالية والتي كانت استجابتها حتى الآن ضعيفة بشكل مخيب للأمل بسبب القيود التي تواجهها الدول ذات القيود المالية والافتقار إلى الأدوات والتنسيق على مستوى المنطقة. واقترح الاتحاد الأوروبي السماح له بإصدار سندات له لأول مرة بقيمة ٧٥٠ مليار يورو (حوالي ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) لتمويل خطة إنعاش الاقتصاد الإقليمي بما سيعود بالنفع على الدول الأكثر تضرراً بصفة خاصة، والأهم من ذلك، سيتم تخصيص ٥٠٠ مليار يورو من ضمن هذا المبلغ في هيئة منح بدلاً من القروض. وتمثل موافقة ألمانيا - التي كانت مترددة سابقاً في الموافقة على تقاسم الديون - خطوة تاريخية على الطريق نحو مزيد من التكامل الأوروبي، وهو الأمر الذي قد يساهم في تسريع وتيرته أيضاً انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي في يناير إذا أدى ذلك إلى تحسين التماسك الإقليمي.

وقد تستغرق الموافقة على الخطة شهوراً، كما قد تواجه تلك الفكرة معارضة بعض دول الشمال "المقتصد" وذلك على الرغم من أنها ستعرض لضغوط هائلة للرضوخ في مثل تلك الظروف. وفي ذات الوقت، أعلنت ألمانيا - خارجة بذلك عن موقفها المالي المحافظ المعتاد - عن حزمة تحفيزية خاصة بقيمة ١٣٠ مليار يورو (٤% من الناتج المحلي الإجمالي) تشمل خفض مؤقت لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٣% لتشجيع المستهلكين على الشراء ودفع معدلات الطلب قديماً.

اليابان تقف تحت برائن الركود وتعلن عن خطة تحفيز إضافية

انكمش الاقتصاد الياباني بنسبة ٣,٤% على أساس سنوي في الربع الأول من العام (-٧,٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٩)، حيث أثر التباطؤ العالمي على الصادرات وخفضت الشركات استثماراتها وقلص المستهلكون معدلات الإنفاق على السلع الأساسية في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي أبريل، شهدت الصادرات اليابانية أكبر معدلات التراجع منذ الأزمة المالية العالمية، إذ انخفضت بنسبة ٢٢% على أساس سنوي (-١٢% في مارس)، متأثرة في الغالب بضعف الطلب العالمي على السيارات والمواد الصناعية. كما واصلت الواردات تراجعها، إذ انخفضت بنسبة ٧,٢%، بما يعكس استمرار ضعف الطلب المحلي أيضاً.

وفي إطار المساعي الحكومية للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الناتج عن تداعيات تفشي فيروس كورونا، تم في مايو الانتهاء من وضع ثاني حزم التحفيز الاقتصادي التي يتم إقرارها خلال الشهرين الماضيين. وبإضافة تلك الحزمة، التي تتطابق في قيمتها مع حزمة أبريل البالغة ١١٧ تريليون ين ياباني (١,١ تريليون دولار أمريكي) يصل إجمالي حزم التحفيز التي أعلنت عنها الحكومة إلى حوالي ٢٣٤ تريليون ين ياباني (٢,٢ تريليون دولار أمريكي) فيما تعد إحدى أكبر الحزم التي تم الإعلان عنها على مستوى العالم، وتساوي حوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان. وسيتم تمويل الحزمة الإضافية بميزانية قياسية ثانية تبلغ ٣١,٩ تريليون ين (٢٩٠ مليار دولار) هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى بما في ذلك القروض والاستثمارات من المقرضين الذين

٢٠٢٢/٢٠٢١

استمرار ارتفاع اسعار النفط على خلفية تقليص الامدادات

يبدو أن أسعار النفط قد استفادت من تقليص الأوبك وحلفائها للإمدادات وتعافي الطلب ببطء، حيث حققت مكاسب للأسبوع السادس على التوالي في أوائل يونيو، ووصل سعر مزيج خام برنت إلى ٤٢ دولاراً للبرميل في ٥ يونيو، بنمو بلغت نسبته ٦٧% مقارنة بنهاية أبريل (الرسم البياني ٥). وكان رد فعل جانب العرض أسرع بكثير من جانب الطلب وذلك بفضل خفض الأوبك وحلفائها لمعدلات الإنتاج بواقع ٩,٧ مليون برميل يومياً والتي دخلت حيز التنفيذ في مايو وتم تمديدها في أوائل يونيو لشهر إضافي حتى أغسطس (وبعد ذلك سيتم خفضها تدريجياً). ولعبت السعودية والكويت والإمارات دوراً فعالاً في تسريع عملية إعادة التوازن من خلال الموافقة على تعميق حصص خفض الإنتاج بما يفوق الحصص المتفق عليها في يونيو بمقدار ١ مليون برميل يومياً و ٨٠ ألف برميل يومياً و ١٠٠ ألف برميل يومياً، على التوالي. كما اتبعت الولايات المتحدة نفس المسار من خلال خفض الامدادات وفقاً لحركة السوق عوضاً عن اتباع تدابير منظمة بما مكنها من خفض الإنتاج بما لا يقل عن ١,٧ مليون برميل يومياً مقارنة بمعدلات ذروة الإنتاج البالغة ١٣,١ مليون برميل يومياً في أوائل مارس.

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت
(دولار/برميل، نهاية الشهر*)



المصدر: Refinitiv * احدث بيانات للخامس من يونيو

إلا ان الطلب على النفط ما زال ضعيفاً مع اعتماد الأسعار على الاستهلاك الصيني لمساعدتها على اكتساب الزخم، وذلك على الرغم من الدعم المتوقع من البيانات القوية لسوق العمل الأمريكية عن شهر مايو، إذ ان الاقتصادات الرئيسية قد بدأت للتو الخروج من عمليات الحظر المفروضة لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد. وعلى الرغم من ذلك، تحسنت التوقعات بشكل ملحوظ في فترة زمنية وجيزة لم تتجاوز ستة أسابيع، حيث قامت وكالة الطاقة الدولية بمراجعة تقديراتها لنمو الطلب على النفط ورفعتها في الربع الثاني من العام (+٣,٢ مليون برميل يومياً)، كما رفعت توقعاتها بالنسبة للعام ٢٠٢٠ ككل بمقدار ٧٠٠ ألف برميل يومياً لتصل إلى ٩١,٢ مليون برميل يومياً. إلا انه على الرغم من ذلك، ما يزال هذا المستوى أقل بكثير عن مستويات العام ٢٠١٩.

من جهة أخرى، تصاعدت وتيرة التوترات بين الولايات المتحدة والصين على خلفية قانون الأمن القومي الخاص بهونج كونج الذي تقرضه السلطات الصينية. وصرحت الولايات المتحدة إنها ستبدأ في إلغاء اتفاقيات التجارة والسفر مع هونج كونج وهددت بفرض عقوبات على الصين. وفي إطار رد الصين على ذلك، قامت بحظر استيراد بعض المنتجات الزراعية الأمريكية الرئيسية والتي كانت جزءاً من التزامها بالمرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية مع الولايات المتحدة. وانعكاساً لتلك الديناميكيات ورغبة السلطات في تعزيز الصادرات في ظل ضعف الأوضاع الاقتصادية العالمية، تراجع قيمة اليوان الصيني بنسبة ١,١% في مايو مقابل الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته وصولاً إلى ٧,١٣ يوان / ١ دولار.

تباطؤ نمو الاقتصاد الهندي في الربع الأول

انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند إلى ٣,١%، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (الربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠)، فيما يعد أقل وتيرة نمو يسجلها الاقتصاد الهندي منذ العام ٢٠٠٩، وبذلك وصل معدل النمو في السنة المالية الكاملة إلى ٤,٢% فقط مقابل ٦,١% في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. وعانى النشاط الاقتصادي من تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد وعلى خلفية عملية إغلاق الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني والتي بدأت منذ أواخر شهر مارس. وفي حين كان الأداء الضعيف واضحاً في كافة المجالات، إلا ان الاستثمار والاستهلاك كانا الأكثر تضرراً عن غيرهما، إذ انكمشا بنسبة ٦,٥% و ٢,٧%، على التوالي، على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وكان لضعف معدلات الطلب وامتداد عمليات الحظر تأثيراً شديداً على النشاط التجاري، إذ ما تزال مؤشرات مديري المشتريات لقطاعي الخدمات والصناعة متراجعة بعمق داخل منطقة الانكماش وسجلت قراءتها في مايو ١٢,٦ و ٣٠,٨، على التوالي، وذلك على الرغم من ارتفاعها هامشياً عن مستويات الشهر السابق. من جهة أخرى، أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي استقرار الإنفاق الحكومي إلى حد ما عند مستوى ١,٢%. وفي ذات الوقت، بلغت نسبة العجز المالي ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، ليعتد بذلك عن النسبة المستهدفة التي تم تعديلها إلى ٣,٨% فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع الإيرادات الضريبية بعد تطبيق بعض الإعفاءات الضريبية في الربع الرابع من عام ٢٠١٩.

ومستقبلاً، يعتبر تمديد عمليات الحظر من أكبر المخاطر السلبية على اقتصاد الهند خاصة مع الارتفاع الأخير في حالات الإصابة المؤكدة التي جعلت الهند تتفوق على إيطاليا لتحل المركز السادس كأكثر الدول تضرراً من الوباء. ويشير ارتفاع معدلات البطالة والتضخم إلى جانب انخفاض الأجور إلى أن الاستهلاك الضعيف قد يستغرق بعض الوقت للتعافي. من جهة أخرى، يشكل عجز الحسابان المالي والجاري تحدياً آخر امام الهند بما يعني ضمناً أن المزيد من الخطط التحفيزية التي تقدمها الحكومة لتعزيز الاقتصاد، بما في ذلك الإنفاق الإضافي أو التخفيضات الضريبية سيصعب تحقيقها من الناحية المالية دون تكبد ديوناً إضافية. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، بعد ان تم خفض التوقعات من ١,٦%، ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي إلى ٧,٢% في السنة المالية

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com